الأمم المتحدة S/2021/1060

مجلس الأمن

Distr.: General
23 December 2021
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه تقييما لأعمال مجلس الأمن المضطلَع بها في شهر شباط/فبراير 2021 خلال فترة رئاسة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (انظر المرفق).

وقد أعدت البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة هذا التقييم. ومع أن أعضاء آخرين في مجلس الأمن استُشيروا بشأن هذا التقييم، ينبغي ألا يُنظر إليه على أنه يُمثّل آراء المجلس.

وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) باربرا **وودوارد**

100122 311221 21-19589 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 2021 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (شباط/فبراير 2021)

مقدمة

في شباط/فبراير 2021، عقد مجلس الأمن، تحت رئاسة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، 28 جلسة، منها 17 جلسة مفتوحة عن طريق التداول بالفيديو، و 11 جلسة مغلقة عن طريق التداول بالفيديو. واتخذ المجلس أربعة قرارات واعتمد بيانين رئاسيين، وأصدر ثلاثة بيانات صحفية.

مسائل مواضيعية ومسائل أخرى

صون السلام والأمن الدوليين: تنفيذ القرار 2532 (2020)

في 17 شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة مفتوحة عن طريق التداول بالفيديو بشأن تنفيذ القرار 2532 (2020) الذي دعا فيه إلى وقف إطلاق النار في البلدان التي توجد في حالات نزاعات مسلحة من أجل تيسير الاستجابة لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وترأس الجلسة دومينيك راب، وزير الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية في المملكة المتحدة. وقدم إحاطات كل من الأمين العام، والرئيس التنفيذي لتحالف غافي للقاحات، الدكتور سيث بيركلي، والمديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، هنرييتا فور، والأمين العام للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، جاغان شاباغين. وشارك في هذه الجلسة أيضا رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين، ووزراء خارجية كل من إستونيا، وأيرلندا، وتونس، والصين، والمكسيك، والنرويج، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية، ونائب وزير خارجية فييت نام، والوزير المنتدب المكلف بشؤون التجارة الخارجية والجاذبية الاقتصادية في فرنسا.

واستهل الأمين العام الجلسة بتكرار دعواته إلى التضامن وإلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي دعما للاستجابة لجائحة كوفيد-19، ودعا كذلك إلى إعداد خطة تلقيح عالمية جديدة تشرف عليها فرقة عمل لحالات الطوارئ تابعة لمجموعة العشرين. وأكد الدكتور بيركلي أن التلقيح ضد كوفيد-19 هو أكبر اختبار للنظام المتعدد الأطراف خلال جيل، ودعا إلى الاستثمار في الأمن الصحي العالمي. ودعت السيدة فور أعضاء مجلس الأمن إلى ضمان استفادة الجميع من خطط التلقيح الوطنية، والتمكين من فرض فترات هدنة إنسانية، ودعم استئناف حملات تلقيح على نطاق أوسع. وناقش السيد شاباغين الحاجة إلى بناء الثقة داخل المجتمعات وعلى الصعيد الدولي، بما في ذلك عن طريق الوفاء بالوعود المتعلقة بإتاحة لقاحات كوفيد-19 بصورة منصفة، ومكافحة المعلومات المضللة، والتغلب على التردد تجاه اللقاحات. وأشاد بالمساهمة التي قدمها 14 مليون شخص من العاملين في مجال الرعاية الصحية في الخطوط الأمامية والعاملين في المجال الإنساني والمتطوعين، داعيا إلى حمايتهم على سبيل الأولوية.

ودعا أعضاءُ مجلس الأمن إلى إتاحة لقاحات كوفيد-19 بصورة منصفة، وأشاروا إلى جهودهم الرامية إلى التصدي للجائحة.

وفي 26 شـــباط/فبراير، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 2565 (2021)، الذي دعا فيه إلى تعزيز التعاون الدولي لتيسير الحصول على لقاحات مضادة لكوفيد-19 على قدم المساواة وبتكلفة ميسورة. وكرر المجلس تأكيد مطالبته بوقف الأعمال القتالية في جميع الحالات المدرجة على جدول أعماله، وطالب بالدخول في هدنة إنسانية دائمة وواسعة النطاق ومستدامة لتيسير تقديم وتوزيع اللقاحات المضادة لكوفيد-19 في مناطق النزاع المسلح بشكل منصف وآمن ودون عوائق. وأكد المجلس أيضا أن هذا الوقف للأعمال القتالية وهذه الهدنة الإنسانية لا ينطبقان على العمليات العسكرية المنفَّذة ضد الجماعات الإرهابية التي أدرجها المجلس في قائمة الجزاءات. وأعرب عن اعتزامه استعراض الحالات التي يوجِّه الأمين العام انتباهه إليها حيث تعرقِل الأعمال القتالية وأنشطة الجماعات المسلحة جهود التلقيح ضد كوفيد-19، والنظر في اتخاذ ما قد يلزم من تدابير أخرى لضمان إزالة هذه العراقيل ووقف الأعمال القتالية لتيسير عمليات التلقيح.

صون السلام والأمن الدوليين: المناخ والأمن

في 23 شباط/فبراير، ترأس بوريس جونسون، رئيس وزراء المملكة المتحدة، مناقشة مفتوحة معقودة عبر الإنترنت بشأن الصلات القائمة بين تغير المناخ والأمن، قدّم خلالها إحاطة كل من الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، ونسرين الصائم، وهي ممثلة عن الشباب. وقدّم السير ديفيد أتينبارا شريط فيديو مسجلا مسبقا قبل افتتاح المناقشة حثّ فيه القادة على تفادي وقوع كارثة عالمية.

وقال الأمين العام إن اضطراب المناخ يفاقم الأزمات ويضاعفها، مشيرا إلى أن تغير المناخ يتسبب في تجفيف الأنهار، وخفض المحاصيل، وتدمير الهياكل الأساسية الحيوية، وتشريد المجتمعات المحلية. وأوضح أن الإجراءات ذات الأولوية ينبغي أن تشمل ما يلي: تعزيز تنفيذ اتفاق باريس وضمان عقد الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بنجاح في غلاسكو، المملكة المتحدة؛ وحماية أكثر البلدان ضعفا من خلال التكيف والقدرة على الصمود؛ وتبني مفهوم للأمن يتمحور حول الإنسان؛ وتعزيز الشراكات الدولية. وقالت السيدة الصائم إنه بدون اتخاذ إجراءات عاجلة، ستؤدي المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ إلى جعل عدد أكبر من البلدان عرضة للنزاعات. وقالت إنه في عام 2007، عندما أجرت المملكة المتحدة أول مناقشة بشأن هذا الموضوع، وصف بان كي - مون، الأمين العام آنذاك، النزاع في دارفور بأنه أول نزاع حديث متعلق بالمناخ. واليوم، لا يزال دارفور في حالة من انعدام الأمن المستمر. وأكدت أن إدماج الشباب عامل رئيسي للتغلب على هذه التحديات.

وشدد بعض أعضاء مجلس الأمن على أن تغير المناخ ليس من الأسباب الجذرية للنزاعات، ولكنه قد يكون عاملا مضاعفا للنزاعات، وسلّطوا الضوء على آثار ندرة المياه والتصحر وتراجع الزراعة على إدامة ديناميات النزاعات الدائرة في المناطق، ولا سيما في أفريقيا. وشدد أعضاء آخرون على أن التصدي لتغير المناخ يتطلب اتباع نهج عالمي وأن يكون المنتدى الرئيسي الذي يعنى به هو اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

وتحدث أيضا ثلاثة ممثلين عن مجموعات عالمية، هم: ملاوي، باسم مجموعة أقل البلدان نموا، وأنتيغوا وبربودا، باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية، وألمانيا باسم مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

في 10 شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة مفتوحة عن طريق التداول بالفيديو بشأن مكافحة الإرهاب. وقدّم وكيل الأمين العام لمكتب مكافحة الإرهاب، فلاديمير فورونكوف، إحاطة إلى أعضاء المجلس بشأن التقرير الثاني عشر للأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) (S/2021/98). وسلّط وكيل الأمين العام الضوء على استمرار التهديد الذي يشكله تنظيم داعش في العراق والجمهورية العربية السورية، وفروع داعش في المنطقة، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والهجمات المستوحاة من ممارسات داعش في أوروبا. وأطلع وكيل الأمين العام أعضاء مجلس الأمن أيضا على أثر جائحة كوفيد-19 على اتجاهات الإرهاب وعلى الدعم الذي يقدمه مكتب مكافحة الإرهاب إلى الدول. أما الأمينة العامة المساعدة والمديرة التنفيذية للمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، ميشيل كونينكس، فقد أضافت قائلة إن المديرية التنفيذية تضطلع بدور فريد في تقييم تنفيذ الدول لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وتواصل تحديد مجالات المساعدة التقنية، فضلا عن الإبلاغ عن اتجاهات الإرهاب.

وشدد أعضاء مجلس الأمن على ضرورة مكافحة داعش في العراق والجمهورية العربية السورية، وكذلك التصدي للتهديدات الناشئة في جميع أنحاء العالم وفي الفضاء الإلكتروني. وناقش أعضاء المجلس أيضا تهديدات إقليمية محددة؛ وسبل التصدي للتحدي الذي يثيره المقاتلون الإرهابيون الأجانب في العراق والجمهورية العربية السورية؛ ومكافحة تمويل الإرهاب؛ ومنع الإرهاب بمعالجة أسبابه الجذرية؛ وأهمية حقوق الإنسان واتباع نُهج مراعية للاعتبارات الجنسانية ودور المجتمع المدني في مكافحة الإرهاب بفعالية.

أفريقيا

غرب أفريقيا

في 3 شباط/فبراير، اعتمد مجلس الأمن بيانا رئاسيا بشأن توطيد السلام في غرب أفريقيا (S/PRST/2021/3). وأعرب المجلس في البيان عن دعمه الكامل للممثل الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، محمد بن شمباس، وللأنشطة الجارية التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ودعا المجلس إلى مواصلة المشاركة، على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، بالتعاون مع بلدان المنطقة، في الجهود الرامية إلى تفادي التحديات التي تواجهها تلك البلدان على مستوى السلام والأمن والتصدي لتلك التحديات.

السودان وجنوب السودان

في 11 شباط/فبراير، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 2562 (2021) الذي مدّد ولاية فريق الخبراء المعني بالسودان حتى 12 آذار/مارس 2022. وطلب المجلس إلى الأمين العام أن يجري، بالتشاور الوثيق مع حكومة السودان والأطراف الموقعة على اتفاق جوبا للسلام وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان وفريق الخبراء، استعراضا للحالة في دارفور، بما في ذلك المخاطر التي تهدد الاستقرار، وتنفيذ اتفاق جوبا للسلام والخطة الوطنية لحماية المدنيين، والتدابير الرامية إلى التصدي لانتشار الأسلحة، والامتثال للتدابير المتعلقة بدارفور المشار إليها في الفقرة 1 من القرار. وطلب المجلس كذلك إلى الأمين العام أن يقدم، بالتنسيق الوثيق مع فريق الخبراء وبالتشاور مع حكومة

السودان، بحلول 31 تموز/يوليه، تقريرا يتضمن توصيات بمؤشرات مرجعية رئيسية واضحة ومحددة جيدا يمكن أن يستفيد منها المجلس كموجِّه له في استعراض التدابير المتعلقة بدارفور. وفي هذا الصدد، أعرب المجلس عن اعتزامه وضع تلك المؤشرات في موعد لا يتجاوز 15 أيلول/سبتمبر، مع استعداده للنظر في تعديل التدابير للتعامل مع الحالة في دارفور.

الصومال

في 9 شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة مغلقة عن طريق التداول بالفيديو في إطار "أي مسائل أخرى" بشأن الحالة في الصومال. وقدّم إحاطة خلال الجلسة الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، جيمس سوان. واتفق الأعضاء على نقاط موجّهة للصحافة دعوا فيها الزعماء الصوماليين إلى استئناف الحوار وإلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ترتيبات إجراء انتخابات شاملة للجميع.

وفي 22 شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن إحاطته الفصلية وأجرى مشاورات بشأن الصومال عن طريق التداول بالفيديو. وقدّم إحاطات إلى المجلس كل من الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، فرانسيسكو كايتانو خوسيه ماديرا، ومديرة شؤون أفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية التابعة للاتحاد الأوروبي، ريتا لارانجينا. وسلّط مقدمو الإحاطات الضوء على تزايد التوترات السياسية الناجمة عن الخلافات حول نموذج إجراء الانتخابات. وسلّطوا الضوء أيضا على استمرار انعدام الأمن الناجم عن الهجمات الإرهابية التي تشنها حركة الشباب والعنف بين العشائر، ووثّقوا تدهور الحالة الإنسانية الناتج عن الفيضانات والجفاف وانتشار الجراد الصحراوي وجائحة كوفيد-19. ورحب الأعضاء بالمحادثات التي جرت في دوسمريب بشأن النموذج الانتخابي، ولكنهم أعربوا عن أسفهم لتوقف تلك المحادثات دون التوصل إلى اتفاق ودعوا زعماء الصومال إلى استئناف الحوار.

وفي 25 شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة مفتوحة عن طريق التداول بالفيديو بشأن أعمال لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرار 751 (1992) بشأن الصومال. وقدمت الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة، جيرالدين بيرن ناسون، إحاطة إلى المجلس بصفتها رئيسة اللجنة.

وفي 25 شباط/فبراير أيضا، اتخذ مجلس الأمن القرار 2563 (2021) الذي مدد فيه إذنه لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لمدة أسبوعين، بهدف إتاحة فرصة لإجراء مزيد من المناقشات بشأن القرار.

جمهورية أفريقيا الوسطى

في 24 شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة وأجرى مشاورات مغلقة بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى. وقدّم إحاطات كل من وكيل الأمين العام لعمليات السلام، جون بيير لاكروا؛ ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، إسماعيل شرقي؛ ومديرة شؤون أفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية التابعة للاتحاد الأوروبي، السيدة لارانجينا؛ والممثلة عن المجتمع المدني، كيسي إيكومو – سواني. وقدم الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، منكور نديايي، إحاطة إلى المجلس أثناء المشاورات المغلقة.

وقال وكيل الأمين العام إن الحالة الأمنية والإنسانية بصدد التدهور بسرعة، وقدّم توصية الأمين العام المتعلقة بتعزيز البعثة. ودعا السيد شرقي مجلس الأمن إلى إدانة أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المسلحة. بينما أعربت السيدة لارانجينا عن استعداد الاتحاد الأوروبي لدعم جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل إقامة حكم ديمقراطي ومؤسسات أقوى. وأفادت السيدة إيكومو – سوانيي بأن أعمال العنف التي وقعت مؤخرا قد قوضت إمكانية الالتحاق بالتعليم وزادت من العنف الجنسي والجنساني، ودعت إلى إشراك الشباب والنساء لضمان تحقيق سلام دائم. وأدان أعضاء المجلس أعمال العنف التي نفذتها مؤخرا جميع الجهات الفاعلة المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وانتقدوا أولئك الذين يسعون إلى تقويض الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة لعام 2019 في جمهورية أفريقيا الوسطى.

مالي

في 12 شباط/فبراير، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا أدان فيه بأشد العبارات الهجوم الذي استهدف في 10 شباط/فبراير 2021 بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بالقرب من دوينتزا، والذي أسفر عن مقتل أحد حفظة السلام من توغو وعن إصابة 27 من حفظة السلام. وأكد أعضاء المجلس أن الهجمات التي تستهدف حفظة السلام قد تشكّل جرائم حرب بموجب القانون الدولي، وشددوا على ضرورة محاسبة المسؤولين عنها. وأكدوا من جديد أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يمثل أحد أخطر التهديدات المحدقة بالسلام والأمن الدوليين.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في 22 شباط/فبراير، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا أدان فيه بأشد العبارات الهجوم الذي استهدف سيارتين تابعتين لبرنامج الأغذية العالمي في كيبومبا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، والذي أسفر عن مقتل سفير إيطاليا لدى جمهورية الكونغو الديمقراطية ورجل شرطة من الدرك الإيطالي يعمل في السفارة الإيطالية وأحد موظفي برنامج الأغذية العالمي. وشدد المجلس أيضا على ضرورة تقديم مرتكبي هذه الأعمال إلى العدالة.

أي مسائل أخرى

في 3 شباط/فبراير، ناقش مجلس الأمن الحالة في تيغري، إثيوبيا، في إطار "أي مسائل أخرى" أثناء مشاورات عقدها عن طريق التداول بالفيديو. وقدّم إحاطة خلالها مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

الشرق الأوسط

الجمهورية العربية السورية

في 3 شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة وأجرى مشاورات عن طريق التداول بالفيديو بشأن الجمهورية العربية السورية (الأسلحة الكيميائية). وقدمت إيزومي ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إحاطة إلى المجلس بشأن أحدث تقرير شهري للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وبشأن تنفيذ القرار 2118 (2013).

وأطلعت وكيلة الأمين العام مجلس الأمن على الأعمال الجارية التي تقوم بها الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك الجهود التي يبذلها فريق تقييم الإعلانات لمساعدة الجمهورية العربية السورية على توضيح جميع المسائل المعلقة الواردة في إعلانها الأولي المقدَّم إلى المنظمة. وسلطت وكيلة الأمين العام الضوء على الحاجة الملحة لتحديد هوية جميع الذين استخدموا الأسلحة الكيميائية في انتهاك للقانون الدولي ولمحاسبتهم. وإضافة إلى أعضاء المجلس، أدلى الممثلان الدائمان للجمهورية العربية السورية وتركيا ببيانين أمام المجلس.

وفي 9 شباط/فبراير، أجرى مجلس الأمن مشاورات مغلقة عن طريق التداول بالفيديو بشأن الجمهورية العربية السورية (الحالة السياسية). وقدم المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، غير أ. بيدرسن، إحاطة إلى المجلس.

وفي 25 شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة عن طريق التداول بالفيديو بشأن الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية. وقدم كل من وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، وسونيا خوش، المديرة المعنية بالاستجابة في سورية في منظمة إنقاذ الطفولة، إحاطة إلى المجلس.

وقدم وكيل الأمين العام إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن الأزمة الاقتصادية في الجمهورية العربية السورية، وازدياد انعدام الأمن الغذائي، والحاجة إلى إيصال المساعدات الإنسانية، وحماية المدنيين، بما في ذلك من الهجمات على المدنيين والأعيان المدنية والعاملين في المجال الإنساني. وقدّم إحاطة أيضا عن إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي للجمهورية العربية السورية ووثيقته بشأن "المعايير والمبادئ" وذلك تلبية للطلب الذي قدمه الاتحاد الروسي. وسلّطت السيدة خوش الضوء على الأثر البالغ الذي خلّفه النزاع الذي اندلع قبل 10 سنوات في الجمهورية العربية السورية على الأطفال.

وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن قلقهم إزاء الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية، التي تفاقمت من جراء الحالة الاقتصادية وجائحة كوفيد-19. وشددوا على أهمية إيصال المساعدات الإنسانية وضمان توفير الخدمات الأساسية لمن يحتاجون إليها.

ليبيا

في 9 شباط/فبراير، اعتمد مجلس الأمن بيانا رئاسيا بشأن الحالة في ليبيا (S/PRST/2021/4). ورحّب المجلس في البيان بالاتفاق الذي توصَّل إليه ملتقى الحوار السياسي الليبي بشأن إنشاء سلطة تنفيذية مؤقتة موحدة جديدة، ودعا السلطة التنفيذية المؤقتة إلى الاتفاق بسرعة على تشكيل حكومة جديدة شاملة للجميع، وإلى القيام بالأعمال التحضيرية اللازمة قبل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الوطنية المقرر إجراؤها في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021. ودعا المجلس جميع الدول الأعضاء إلى الامتثال التام لحظر توريد الأسلحة، ورحب بالخطوات المتخذة حيال دعم الأمم المتحدة لآلية مراقبة وقف إطلاق النار التي يقودها الليبيون من خلال النشر السريع لفريق متقدم تابع للأمم المتحدة في ليبيا.

العراق

في 16 شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة وأجرى مشاورات عن طريق التداول بالفيديو لمناقشة الحالة في العراق. وقدمت الممثلة الخاصة للأمين العام للعراق، جانين هينس بلاشارت، إحاطة إلى المجلس. ودعت إلى اتخاذ إجراءات لمعالجة الأزمات المترابطة التي يواجهها العراق، بما في ذلك فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19 والاقتصاد. وأكدت الممثلة الخاصة أن عملية تسجيل المرشحين والناخبين جارية، ولكن يتعين على البرلمان العراقي أن يضع اللمسات الأخيرة على قانون المحكمة الاتحادية العليا دون تأخير. وشدد العديد من أعضاء المجلس على أهمية إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، ومكافحة الإرهاب. وأدان أعضاء المجلس الهجوم الصاروخي الذي استهدف إربيل في 15 شباط/فبراير. وقال الممثل الدائم للعراق إن اضطلاع الأمم المتحدة بدور في الانتخابات سيعزز الثقة في تلك العملية.

اليمن

في 18 شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة وأجرى مشاورات مغلقة بشأن اليمن، قدم خلالها إحاطات كل من المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، مارتن غريفيث؛ ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، ورئيس بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة ورئيس لجنة تنسيق إعادة الانتشار، الفريق أبهيجيت غوها، ورئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2140 (2014)، إنغا روندا كنغ.

وقال المبعوث الخاص إن الوضع اتخذ منعطفاً تصعيدياً حاداً مع الهجوم الأخير الذي شنته جماعة أنصار الله على محافظة مأرب، وكرر دعوته إلى ضرورة وقف الهجوم على مأرب مشددا على أن السبيل الوحيد للخروج من هذا النزاع هو من خلال عملية سياسية شاملة للجميع حقا بقيادة يمنية تحت رعاية الأمم المتحدة وبدعم من المجتمع الدولي. وقدّم وكيل الأمين العام خطة عمل تتضمن خمس نقاط لتجنب المجاعة في اليمن، مشيرا إلى التدابير المتعلقة بحماية المدنيين، وإيصال المساعدات الإنسانية، وتمويل عملية المعونة، ودعم الاقتصاد، وإحراز تقدم نحو السلام. وسلطت رئيسة اللجنة الضوء على التطورات الأخيرة المتعلقة بعمل اللجنة، بما في ذلك الاجتماعان اللذان عقدهما الأعضاء والعرضان اللذان استمعا إليهما أثناء تقديم فريق الخبراء لمستجدات منتصف المدة وتقريره النهائي (S/2021/79). وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن دعمهم للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص وأكدوا مجددا أهمية معالجة الأزمة الإنسانية.

وفي 25 شباط/فبراير، اتخذ مجلس الأمن القرار 2564 (2021)، الذي أعاد فيه تأكيد حظره المحدد الأهداف على توريد الأسلحة ونظام الجزاءات والأحكام ذات الصلة من القرار 2140 (2014) والقرار 2216 (2015)، وقرر أن يمدد حتى 28 آذار/مارس 2022 ولاية فريق الخبراء؛ وفرض جزاءات على سلطان صالح عيضة عيضة زابن وفقا لمعايير تحديد الجهات الخاضعة للجزاءات الواردة في الفقرة 18 (ج) من القرار 2140 (2014).

عملية السلام في الشرق الأوسط

في 26 شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة عن طريق التداول بالفيديو بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، قدّم خلالها إحاطة المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، تور وينسلاند. وقدم إحاطة أيضا ممثلان عن الشباب هما أورين جيان، طالب إسرائيلي، وملك أبو سعود، طالبة فلسطينية.

وقال المنسق الخاص إن عمليات الهدم الإسرائيلية خلال الشهر الماضي في المنطقة جيم والقدس الشرقية أدت إلى تشريد 314 فلسطينيا، من بينهم 177 طفلا. وأشار إلى أن سلسلة من الحوادث التي وقعت طوال شهر شباط/فبراير في تجمع حمصة البقيعة البدوي الفلسطيني تثير القلق بوجه خاص. وحثّت الأمم المتحدة إسرائيل على وقف أعمال الهدم الأخرى وعلى السماح بتقديم المعونة الإنسانية. ورحب المنسق الخاص بالتقدم الذي أحرزته الفصائل الفلسطينية نحو إجراء الانتخابات مشيرا إلى أن ما يقدر بحوالي 93 في المائة من الناخبين المؤهلين قد سجلوا أسماءهم، وإلى أن أعمار 40 في المائة منهم كانت دون 30 سنة.

وقال السيد جيان إن تجربته الشخصية في برامج بناء السلام التي تجمع الشباب الإسرائيلي والفلسطيني قد برهنت على أهمية التعاطف وإقامة علاقات شخصية كأساس للمفاوضات، وإنه ينبغي إتاحة هذه الفرص أمام عدد أكبر من الطلاب. وقالت السيدة أبو سعود إن نجاح هذه البرامج لا يتوقف فقط على جمع الشباب من جانبي النزاع معًا، وإنما أيضا على معالجة أشكال عدم المساواة الهيكلية بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وأعرب معظم أعضاء مجلس الأمن عن قلقهم من مستوى عمليات الهدم، ورحبوا بالتقدم المحرز نحو إجراء الانتخابات الفلسطينية، وأكدوا من جديد دعمهم للحل القائم على وجود دولتين. ودعا عدة أعضاء في المجلس الطرفين إلى التعاون لضمان الحصول على اللقاحات المضادة لكوفيد-19. وسلّط بعض أعضاء المجلس الضوء على الدور الحاسم الذي تضطلع به النساء والشباب في بناء السلام.

أوروبا

أوكرانيا

في 11 شباط/فبراير، اجتمع مجلس الأمن لمناقشة الرسالة المؤرخة 13 نيسان/أبريل 2014 الموجهة من الممثل الدائم للاتحاد الروسي بشأن الحالة في أوكرانيا. وقدم إحاطات كل من وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، روزماري ديكارلو، والممثلةُ الخاصة للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، هايدي غراو، وكبيرُ المراقبين في بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، هاليت شيفيك.

وقالت وكيلة الأمين العام إن اتفاقات مينسك لا تزال تمثل الإطار الوحيد لتسوية النزاع عن طريق التفاوض. وأعربت عن قلقها إزاء الحالة الإنسانية في الشرق وقالت إن النزاع لا يزال يخلّف خسائر إنسانية غير مقبولة، وإن جائحة كوفيد-19 تزيد من تفاقم الوضع. وذكرت أن إيصال المساعدات الإنسانية عبر خط التماس لا يزال يشكل تحديا كبيرا. وقالت إن الأمم المتحدة تواصل دعمها الثابت لعملية نورماندي وللدور القيادي لرباعية نورماندي ولفريق الاتصال الثلاثي من أجل إيجاد تسوية سلمية للنزاع.

ورحبت الممثلة الخاصة للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، هايدي غراو، باتفاق وقف إطلاق النار المبرم في 22 تموز/يوليه 2020، وقالت إن العام الماضي قد شهد انخفاضا جذريا في انتهاكات وقف إطلاق النار. واستدركت قائلة إنه بدون إحراز تقدم على المسارين السياسي والأمني، ستظل الحالة العامة هشة. وأشارت إلى إحراز تقدم محدود فيما يتعلق بفض الاشتباك وإزالة الألغام. وقال كبيرُ المراقبين في بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، هاليت شيفيك، إن استمرار

وجود أسلحة ثقيلة على جانبي خط التماس، فضلا عن تقييد حرية تنقل البعثة، يدلاّن على استمرار التحديات التي تعرقل تنفيذ اتفاقات مينسك.

وأكد أعضاء مجلس الأمن أن الحل الدبلوماسي لا يزال يمثل الدرب الوحيد نحو إنهاء النزاع، ودعوا إلى التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك. وكرروا احترامهم لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وأعربوا عن قلقهم إزاء الحالة الإنسانية.

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

هايتي

في 22 شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة وأجرى مشاورات مغلقة بشأن الحالة في هايتي، قدمت خلالها إحاطة الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، هيلين لا ليم، والممثلة عن المجتمع المدني الهايتي، فيفيان روك. وألقى رئيس هايتي، جوفينيل مويز، كلمة أمام المجلس.

وسلطت الممثلة الخاصة الضوء على الحالة الإنسانية المتردية في هايتي. فوفقا لتقديرات الأمم المتحدة، سيحتاج 4,4 مليون من الهايتيين قريبا إلى المساعدة الإنسانية. وارتفعت نسب انعدام الأمن الغذائي الحاد التي تفاقمت من جراء جائحة كوفيد-19 والأثر الاقتصادي المرتبط بها. ودعت الممثلة الخاصة إلى التجديد الديمقراطي والتعجيل بإجراء انتخابات موثوقة وشفافة وقائمة على المشاركة لتجاوز الأزمة السياسية التي طال أمدها في البلد.

وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن قلقهم البالغ إزاء الأزمات السياسية والدستورية والإنسانية والأمنية التي طال أمدها في هايتي، وشددوا كذلك على المسؤولية الرئيسية لحكومة هايتي عن معالجة الأسباب الكامنة وراء عدم الاستقرار. وركزوا على ثلاث مسائل رئيسية هي: المأزق السياسي والانتخابات؛ وضرورة المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان؛ وتدهور الحالة الإنسانية. وأعرب الأعضاء عن قلقهم البالغ أيضا إزاء التقارير التي تؤكد تزايد عنف العصابات وعمليات الاختطاف، وحثوا سلطات هايتي على اتخاذ تدابير ملموسة لحماية المدنيين، وذلك بوسائل منها اعتماد مشروع الاستراتيجية الوطنية للحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية وتخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ تلك الاستراتيجية.

آسيا

ميانمار

في 2 شباط/فبراير، أجرى مجلس الأمن مشاورات مغلقة عن طريق التداول بالفيديو بشأن الحالة في ميانمار. واستمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمتها المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار، كريستين بورغنر.

وفي 4 شباط/فبراير، اتفق أعضاء مجلس الأمن على بيان صحفي بشأن ميانمار. وأعرب المجلس في ذلك البيان عن قلقه البالغ إزاء الحالة في ميانمار عقب حالة الطوارئ التي فرضها الجيش في 1 شباط/فبراير والاحتجاز التعسفي لأعضاء في الحكومة، بمن فيهم مستشارة الدولة، أونغ سان سو تشي، والرئيس، وين ميينت. ودعا المجلس إلى الإفراج الفوري عن جميع المحتجزين، وأكد دعمه لعملية الانتقال

الديمقراطي في ميانمار، وشـــدد على أهمية دعم العمليات الديمقراطية، والامتناع عن العنف، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وشجّع المجلس على السعي إلى الحوار والمصالحة. ودعا إلى إتاحة سبل وصول المساعدة الإنسانية إلى جميع مَن يحتاجون إليها.

وأكد مجلس الأمن في البيان أيضـا دعمه القوي لرابطة أمم جنوب شـرق آسـيا وللمبعوثة الخاصـة للأمين العام المعنية بميانمار. وكرر التأكيد على ضـرورة معالجة الأسـباب الجذرية للأزمة في ولاية راخين وتهيئة الظروف اللازمة لعودة المشـــردين عودة طوعية وآمنة وفي ظل ظروف تحفظ الكرامة. وأعاد تأكيد التزامه الراسخ بسيادة ميانمار واستقلالها السياسي وسلامة أراضيها ووحدتها.